الأحكام النحوية المبنية على أمن اللبس أو الخوف منه

(من خلال شرح الرضي على الكافية)

د. عبد الملك عبد الوهاب أنعم الحسامي
أستاذ النحو والصرف المشارك – كلية الآداب – جامعة تعـــز

تمهيـــد:

يمتاز شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي ت٦٨٨هـ على كافية ابن الحاجب بغزارة مادته العلمية مع دقة التحليل والتعليل، وحسن الترجيح في المسائل الخلافية؛ ولذلك يعد من أهم مصادر النحو بعد كتاب سيبويه. وقد تعرض الشيخ الرضي في مواضع كثيرة من شرحه هذا لبيان أثر اللبس في التراكيب النحوية حين يكون مأمونا، أو حين يكون غير مأمون: فحين يُؤمن اللبس تلجأ العربية إلى الترخص في القوانين النحوية، كما قال الدكتور تمام حسان[١].

وحين يُخاف اللبس تلجأ العربية إلى العدول عن الصيغة الملبسة إلى صيغة أخرى يُؤمن معها اللبس؛ وذلك لأن اللبس محذور كما قال الإمام السيوطي، ومن ثم وُضع له ما يُزيله إذا خيف، واستُغني عن لحاق نحوه إذا أُمِن.[٢]

والمراد باللبس لغة: الاختلاط بين الشيئين الملتبس أحدهما بالآخر، مما يؤدي إلى الإشكال في فهم الكلام الملتبس بغيره، أو الكلمة الملتبسة بغيرها. قال ابن منظور في مادة (لبس): يقال: لبست الأمر على القوم إذا شبهته عليهم، وجعلته مشكلا. واللبس: اختلاط الظلام، ولابس الرجل الأمر خالطه.

والمراد باللبس في اصطلاح النحاة: حصول إشكال في الكلمة أو الكلام يؤدي إلى عدم الفهم، أو سوء الفهم؛ ولذلك فهو ممنوع أبدا لمنافاته القصد من وضع اللغة؛ لأنها وضعت لغرض الإفهام.

ويكون الكلام ملبسا في مواضع كثيرة حددها النحاة، ومنها على سبيل المثال: الابتداء بالنكرة من غير مسوغ نحو: رجل حضر، فلا يعلم من هذا الرجل، إلا إذا قلت مثلا: رجل كريم حضر. ومنها: التشابه بين بعض الكلمات مثل: إن النافية، وإن المخففة من الثقيلة نحو: إن قولك حق؛ ولذلك يلزم الإتيان بعد المخففة باللام الفارقة لدفع اللبس، فنقول: إن قولك لحق. ومنها: عدم ظهور الإعراب في بعض الكلمات نحو: ضرب موسى عيسى، فلا يعلم من الفاعل منهما، ومن المفعول؛ ولذلك وجب التزام الرتبة في مثل هذه الحالة، بحيث يكون الأول منهما فاعلا، والثاني مفعولا دفعا للبس.

والذي يحدد كون الكلام ملبسا هو المخاطب، حين لا يفهم الكلام، أو حين يفهمه فهما خاطئا. ولا شك أن العالم باللغة هو الأقدر على تشخيص اللبس، ومعرفة طرق دفعه، كما فعل أئمة النحو، ومنهم صاحب موضوع بحثنا العالم النحرير رضي الدين الإستراباذي رحمه الله تعالى.

وأمن اللبس في الكلام أو الكلمة معناه: الوضوح والبعد عن الإشكال. والخوف من اللبس: هو الخوف من الإشكال في فهم الكلام أو الكلمة.

وغرضي في هذا البحث إيضاح الأحكام النحوية التي بناها الشيخ الرضي على أمن اللبس أو الخوف منه؛ لما لإيضاحها من أهمية ظاهرة لا تخفى على دارسي العربية والباحثين فيها؛ ومن هذه الأهمية: تأكيد العلم بأن اللغة العربية هي لغة الإفصاح والإبانة؛ ولذلك لاتقبل اللبس في تراكيبها ومفرداتها، وإذا ما خيف اللبس فيها، فإنها تدفعه بوسائل عديدة لتحقيق أمن اللبس، وليكون الكلام واضحا مفهوما محققا للتواصل بين المتكلم والمخاطب بيسر وسهولة. وقد رتبت هذه الأحكام وفق ترتيبها في شرح الرضي، ومن الله أستمد العون والتوفيق.

المبحث الأول: الأحكام النحوية المبنية على أمن اللبس:

١ - لا يحتاج أمن اللبس إلى علامة، بخلاف الخوف من اللبس؛ فإنه يحتاج إلى علامة تدل على رفعه.

قال الرضي: «تطلب العلامة للملتبس بغيره، وأما ما لا يلتبس بغيره فلا حاجة له إلى علامة».(٣)

٢- الأصل أن الضمير يعود إلى ما قبله، ولكنه قد يعود إلى ما بعده إذا أُمِن اللبس؛ وذلك كفاعل نعم وبئس إذا فُسِّر بتمييز بعده نحو: نعم رجلا زيد، ففاعل نعم ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى رجل وهو متأخر لفظا ورتبة. قال الرضي: لأن ذلك المنصوب على التمييز لا يُجاء به إلا لغرض رفع الإبهام عن الضمير فلا يلتبس.(٤) قال سيبويه: «ولا يجوز لك أن تقول: نِعْم ولا رُبَّهُ وتسكت؛ لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير، وإنما هو إضمار مقدم قبل الاسم، والإضمار الذي يجوز عليه السكوت نحو: زيد ضربته، إنما أضمر بعدما ذكر الاسم مظهرا، فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر».(٥)

٣- جواز عدم المطابقة بين الضمير والاسم الذي يعود إليه إذا لم تُلبس المخالفة بينهما. قال الرضي: لا تجب المطابقة بين الضمير والمعود إليه إذا لم تُلبس المخالفة بينهما، قال تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً﴾(٦)، وقبله: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ والضمير للأولاد. فالإضمار قد يأتي على المعنى المقصود.(٧)

٤- تجوز إقامة ثاني مفعولي علمت مقام الفاعل عند متأخري النحاة إذا أُمِن اللبس، ورجح الرضي جوازه قياسا مع التزام الرتبة بين المفعولين. قال: «المتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل، قالوا: لأنه مسند أسند إلى المفعول الأول، فلو قام مقام الفاعل، والفاعل مسند إليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا إليه فلا يجوز، وفيما قالوا نظر؛ لأن كون الشيء

مسندا إلى شيء، ومسندا إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر، كما في قولنا: أعجبني ضرب زيدٍ عمرا، فأعجبني مسند إلى ضَرْب، وضَرْب مسند إلى زيد.... وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا إليه بالنسبة إلى شيئين كغلام في قولك: فرسُ غلامِ زيدٍ. وأما المتأخرون فقالوا: يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس، كما إذا كان نكرة، وأول المفعولين معرفة نحو: ظُن زيدا قائم؛ لأن التنكير يُرشد إلى أنه هو الخبر في الأصل. والذي أرى أنه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان أو نكرة، واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه، وذلك بأن يكون ما كان خبرا في الأصل بعدما كان مبتدأ، فلا يجوز في نحو: علمت زيدا أباك مع اللبس تقديم الثاني على الأول، وهذا كما قلنا في نحو: ضرب موسى عيسى، وكذا في نحو: أعلمتك زيدا أباك، فإذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه. وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل أن يلي الفعل بلا فصل، بل معناه: أن يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل، فتقول: عُلِم زيدا أبوك، والمرفوع ثاني المفعولين، وأُعلمك زيدا أبوك، والمرفوع ثالث المفاعيل».[٨]

٥- يأتي الفاعل نكرة بكثرة خلافا للمبتدأ؛ وذلك لأمن اللبس؛ لأن الفعل يتقدم على الفاعل وجوبا فلا يلتبس بصفته. قال الرضي: «لا أنكر أن وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل؛ فإن فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته».[٩]

٦- إذا كان الخبر مشتقا نحو: زيد قائم فهو متحمل للضمير اتفاقا، إن لم يرفع الظاهر، وكان جاريا على من هو له. فإن جرى على غير من هو له أكد الضمير المستتر فيه بضمير منفصل نحو: أنا زيد ضاربه أنا. وإن أُمِن اللبس جاز ترك هذا الضمير المنفصل عند الكوفيين، وأما البصريون فأوجبوه طردا، سواء ألبس نحو: غلام زيد ضاربه هو، إذا كانت الهاء للغلام أم لم يُلبس نحو: غلام

هند ضاربته هي.[١٠] وقد رجح ابن مالك رأي الكوفيين حيث قال في نظم الكافية:

وإن تـــلا غيـــر الذي تعـــلقا به فأبـــرز الضـــمير مطـــلقا
في المذهب الكوفي شرط ذاك أن لا يُؤمن اللبس ورأيهم حسن[١١]

٧- إذا لم تكن حركة آخر الاسم المندوب إعرابية بأن كانت حركة بنائية كما في قطامِ وحذامِ وحيثُ أعلاما مشهورة، فالأجود إلحاقها ألف الندبة؛ لأنها الأصل في مدة الندبة، ولم يؤد إلحاقها إلى لبس تقول: وا قطاماه، وا حذاماه، وا حيثاه، فلا تقلب ألف الندبة ياء أو واوا إلا للبس نحو: وا غلامكية في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب، ووا منْهُوه في المسمى بمِنْه لئلا يلتبس بالمسمى بمِنها.[١٢]

٨- لا تلزم المطابقة بين التمييز ومانتصب عنه إذا أُمِن اللبس. قال الرضي: «فأما إن اختلف التمييز وما انتصب عنه إفرادا وتثنية وجمعا، ولم يكن التمييز جنسا نحو: طاب زيد أبوين أو آباء، أو طاب الزيدان أبا أو آباء، أو طاب الزيدون أبا أو أبوين فلا لبس في أن التمييز ليس لما انتصب عنه، بل هو لمتعلقه، وإلا طابق ما انتصب عنه... والأولى أن يقال فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه أو لمتعلقه: إنه إن لم يُلبس فالأولى الإفراد وعدم المطابقة نحو: هم حسنون وجها، وطيبون عرضا، ويجوز: وجوها وأعراضا، قال الله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]... ويجوز جمع المثنى إذا لم يُلبس نحو: قر زيد عيونا، قال أبو طالب يخاطب النبي ﷺ:

فاصدع بأمرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقرَّ منه عيونا[١٣]

٩- يتقدم خبر كان المعرفة على اسمها، بخلاف خبر المبتدأ لأمن اللبس في خبركان؛ بسبب تخالف إعراب الاسم والخبر، بل يكفي ظهور إعراب أحدهما نحو: كان زيد هذا. قال الرضي: " ويتقدم معرفة هذا، بخلاف خبر المبتدأ؛ لأنه

لم يجز تقدمه على المبتدأ إذا كانا معرفتين ولا قرينة للإلباس. أما ههنا فلا لبس وإن كانا معرفتين أو متساويين؛ لأن تخالف إعرابهما رافع للبس. ويكفي ظهور إعراب أحدهما نحو: كان زيد هذا. وينبغي ههنا أيضا إذا انتفى الإعراب ولا قرينة ألا يجوز التقديم نحو: كان الفتى هذا».(١٤)

١٠- قال الرضي عن جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم: «فإذا حصل الإدغام؛ فإن كان قبل الياء فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو: مصطفَيَّ وأعليَّ في: مصطفون وأعلون. وإن كان قبلهما ضمة؛ فإن لم تؤد إلى لبس وزن بوزن وجب قلبها كسرة لأجل الياء كما في مسلمِيَّ. وسهل ذلك قربها من الأخير الذي هو محل التغيير، فلهذا لم تقلب في سُيَّل ومُيَّل، وأيضا فإنهم لما شرعوا في التخفيف في مسلمِيَّ بالإدغام تمموه بقلب الضمة كسرة. بخلاف مُيَّل».(١٥)

١١- قد يوصف المضاف إليه لفظا والنعت للمضاف إذا أُمِن اللبس، ويقال له: الجر بالجوار. قال الرضي: «وقد يوصف المضاف إليه لفظا والنعت للمضاف إذا لم يُلبس، ويقال له الجر بالجوار، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه، فجُعل ما هو نعت للأول معنى نعتا للثاني لفظا، وذلك كما يضاف لفظا المضاف إليه إلى ما ينبغي أن يضاف إليه المضاف نحو: هذا جحرُ ضبي، وهذا حبُّ رماني، والذي لك هو الجحر والحب، لا الضب ولا الرمان».(١٦) وكلام سيبويه أوضح حيث قال: «ألا ترى أنك تقول: هذا حبُّ رمانٍ. فإذا كان لك قلت: هذا حبُّ رماني، فأضفت الرمان إليك، وليس لك الرمان، إنما لك الحب... فكذلك يقع على جحر ضب ما يقع على حب رمان، تقول: هذا جحرُ ضبي، وليس لك الضب، إنما لك جحر ضب».(١٧)

١٢- قالوا في ضمير المثنى المتكلم: نحن، فشركوه مع الجمع في ضمير واحد لأمن اللبس بسبب القرائن.

قال الرضي: «وأما إذا قيل: نحن، وأردت المثنى فقيل لك فصِّل قلت: أنا وزيد، أو أنا وأنت، أو أنا وهو. وتقول في الجمع: أنا وزيد وعمرو، وليس كل أفراده (أنا)، فلم لم يكن شرط المثنى والمجموع، وهو اتفاق الاسمين أو الأسماء في اللفظ حاصلا لم يمكنهم إجراء تثنيته وجمعه على وفق ما أُجري عليه سائر التثاني والجموع، فارتجلوا للمثنى صيغة، وشركوا معه الجمع للأمن من اللبس بسبب القرائن».(١٨)

١٣- إذا كان المفعول الثاني في باب أعطيت ضميرا، وأُمِن التباسه بالمفعول الأول فاتصاله أولى من انفصاله. قال الرضي: «إذا أخبرت عن المفعول الثاني في أعطيت زيدا درهما، فقولك: الذي أعطيته زيدا درهم أولى من قولك: الذي أعطيت زيدا إياه درهم؛ لأنك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى».(١٩)

١٤- أجاز الكوفيون ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة إن أُمن اللبس نحو: هند زيد ضاربته، ولا يقولون: ضاربته هي.

قال الرضي: ولا بُعد في مذهبهم.(٢٠)

١٥- المبتدأ الذي يليه ضمير الفصل لا يكون ضميرا؛ لأنه إن كان ضميرا أُمن من التباس الخبر بالصفة؛ لأن الضمير لا يوصف. ولا يتقدم ضمير الفصل مع الخبر المتقدم نحو: هو القائم زيد لأمنهم من التباس الخبر بالصفة؛ إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف، وجوزه الكسائي كما جاز نحو قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة: ١٧]، مع الأمن من اللبس.(٢١)

١٦- لا تجوز الحكاية في من إذا دخل عليها حرف العطف: الواو أو الفاء لزوال اللبس. قال الرضي: «ومن الشروط ألا يدخل حرف العطف على من نحو: ومن زيد؟، أو فمن زيد؟ فلا تجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس؛ إذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بأن السؤال إنما هو عمن ذكره دون غيره».(٢٢)

قال سيبويه: «وإنما جازت الحكاية في من؛ لأنهم لمن أكثر استعمالا، وهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره. وإن أدخلت الواو والفاء في من فقلت: فمن أو ومن لم يكن فيما بعده إلا الرفع».(٢٣)

١٧- قال الرضي في حكم إضافة المثنى إلى متضمنه: وإن أُمِن اللبس جاز جمع المضاف قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما؛ فإنهم يجوزونه سماعا نحو: ضع رحالهما. وإنما أُمن اللبس لأنه لا يكون للبعير إلا رحلان.(٢٤)

١٨- تحذف ألف المقصور إذا جُمع جمع مذكر سالما نحو: مصطفَون لأمن اللبس، ولا تحذف في المثنى، بل تقلب ياء نحو: المصطفيان؛ لأنها لو حذفت لالتبس المثنى بالمفرد. قال الرضي: وإن كان الاسم مقصورا حذفت الألف في أحوال الإعراب الثلاثة للساكنين نحو: مصطفَون ومصطفَين، والعِيسَوْن والعِيسَيْن. وإنما حُذفت في الجمع وقُلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيه أيضا، وكون أولهما حرف مد: إما لأنه لو حذفت في المثنى أيضا لالتبس في الرفع إذا أضيف بالمفرد نحو: جاءني أعلا إخوتك بخلاف الجمع، فإنك تقول فيه: أعلو إخوتك وأعليهم فلا يلتبس به.(٢٥)

١٩- قال الرضي عن اسمي الفاعل والمفعول: «وأما إذا كانا متعديين نحو: زيد ضاربٌ غلامُه عمرا، ومعطًى أخوه درهما، أو معطًى عمرو ثوبه؛ فإن حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه بالمفعول بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين؛ فإنه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب والمجرور به. وإن ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل، فإن أُمن التباس المنصوب أو المجرور بالمفعول لم يمتنع عند أبي علي نصب الفاعل أو جره إجراء له مجرى حسن الوجه، ومنعه غيره».(٢٦)

٢٠- إذا وقعت أنْ المخففة من الثقيلة بعد العلم لم تلتبس بالمصدرية؛ لأن المصدرية لا تقع بعد فعل العلم[٢٧]. ومثال المخففة من الثقيلة بعد العلم قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠].

٢١- يجوز رفع المضارع بعد واو المعية وفاء السببية وأو إذا أُمِن اللبس؛ بحيث يكون معنى الرفع والنصب سواء نحو: اضربني وأضربُك، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٢] و﴿نُقَتِلُوكُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦]. قال الرضي: «جاز لك ألا تصرف في المواضع المذكورة إلى النصب اعتمادا على ظهور المعنى. والأكثر الصرف إليه بعد الأحرف الثلاثة».[٢٨]

٢٢- يجوز في بابي كان وأخواتها، وإن وأخواتها مجيء الاسم نكرة والخبر معرفة لأمن اللبس بين الاسم والخبر؛ بسبب اختلاف إعرابهما. قال الرضي: «وإنما جرأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بابي كان وإنَّ لاختلاف إعراب الجزأين».[٢٩]

٢٣- قد يُبنى فعل التعجب من الفعل المبني للمجهول إذا أُمِن اللبس.

قال الرضي: «وربما يُبنى من المفعول إذا أُمِن التباسه بالفاعل نحو: ما أجنَّه وما أشهره وما أمقته إليَّ وما أعجبه إليَّ وما أشهاه إليَّ.... قال سيبويه: جميع ذلك مبني على فَعُل وإن لم يستعمل، فكأن أبغضه وأعجبه وأمقته من بغُض وعجُب ومقُت، وإن لم يستعمل، وأشهاه من شهُو».[٣٠]

٢٤- تفتح لام الجر في نحو: لك وله؛ لأنها لا تلتبس بغيرها من اللامات. قال الرضي: «وإنما بقيت لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها إلحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك. وإنما خصت لام المضمر بذلك؛ لأنها لا تلتبس- إذن- بغيرها من اللامات؛ إذ المضمر المجرور غير المرفوع».[٣١]

٢٥- يجوز حذف حرف النفي في غير القسم من لا يزال وأخواته لأمن اللبس.

قال الرضي: «جاز حذف حرف النفي في غير القسم من لا يزال وأخواته قال:

تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونَهْ

وإنما جاز فيها خاصة للزوم النفي إياها فلا يلتبس بالإيجاب».[٣٢]

٢٦- قد تزاد الكاف عند أمن التباسها بالأصلية. قال الرضي: «وتكون زائدة إذا لم تلتبس بالأصلية كما في قوله:

لواحق الأقراب فيها كالمقق.

أي: فيها المقق وهو الطول».[٣٣]

٢٧- يجوز مجيء اسم إن وأخواتها وخبرها نكرتين لأمن اللبس بين الاسم والخبر؛ بسبب اختلاف إعرابهما حيث ينصب اسمها ويرفع خبرها.

قال الرضي: «وإنما لم يخبر عن المبتدأ المنكر بخبر مؤخر لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر، وذلك لتوافق إعرابيهما. وأما ههنا [في إن وأخواتها] فالإعرابان مختلفان، قال:

فإن شفاءً عبرة مهراقةٌ

على ما أنشد سيبويه».[٣٤]

٢٨- يجوز حذف أحد جزأي الجملة الاسمية بعد أم المنقطعة عند أمن اللبس، وذلك في الجملة الخبرية نحو: إنها لإبل أم شاء، والتقدير: أم هي شاء، فحذف المبتدأ، وهو الضمير (هي) لأمن اللبس.[٣٥]

المبحث الثاني: الأحكام النحوية المبنية على الخوف من اللبس:

١- كسر ما قبل ياء جمع المذكر السالم لئلا يلتبس بالمثنى، فهذه الكسرة هي علامة رفع اللبس. قال الرضي: «فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع إن حذف نوناهما عند الإضافة».[٣٦]

٢- إذا خيف التباس المفعول الأول بالثاني في باب أعطيت وجب حفظ مرتبتهما لرفع اللبس بأن يكون الأول هو الآخذ للثاني، فلزوم الرتبة هنا علامة لرفع اللبس. قال الرضي: «يجب حفظ المراتب في باب أعطيت إذا ألبست مخالفته نحو: أعطيت زيدا أخاك».[٣٧]

٣- إنما يتقدم الخبر وجوبا في نحو: في الدار رجل، وأمامك غلام لئلا يلتبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا، فتقديم الخبر هنا علامة لرفع اللبس. قال الرضي: «والأولى أن يقال في إيجاب تقدم الظرف خبرا عن المبتدأ المنكر في الأغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء: إن العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا».[٣٨]

٤- يتقدم الخبر وجوبا على المبتدأ (المصدر المؤول) من أن وما دخلت عليه في مثل: جميل أنك مجتهد، والتقدير: جميل اجتهادك، وإنما وجب تقديم الخبر لئلا تلتبس أن المفتوحة بإن المكسورة، فتقديم الخبر هنا علامة لرفع اللبس. قال الرضي: «وإذا كان (أن) مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها... وإنما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بإن المكسورة؛ لأنك لو جئت بالخبر بعد خبر أن المفتوحة إما ظرفا نحو: أن زيدا قائم عندي، أو غير ظرف نحو: أن زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة، ولم تدفع الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة؛ لأن لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة».[٣٩]

٥- يجوز في يا أبتِ ويا أمتِ حذف التاء المبدلة من الياء للترخيم، فيلزم فتح ما قبلها نحو: يا أبَ ويا أُمَّ على ما حكى يونس بن حبيب لئلا تلتبس بنداء الأب والأم بلا تاء، حيث تقول: يا أبُ ويا أُمُّ.[٤٠]

٦- أيُّ ترخيمٍ للمنادى يُؤدي إلى اللبس فهو ممنوع.

قال الرضي: «وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم[٤١] لئلا يلتبس بالمذكر. وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع

المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد، ولا يجيز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا، وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو: زيدي؛ إذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب إليه، ولو كسر لالتبس بالمضاف إلى الياء. وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم أيضا؛ لأن له مذكرا فيشبته به... أقول: لا شك أن اللبس فيما قال سيبويه أغلب وأكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره؛ لأن جميعها مشروط بالعلمية، واشتهار المسمى بعلمه مما يُزيل اللبس في الغالب. ثم الحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان أولا، وإلا فلا».[٤٢]

إذن فقد تكون القرينة - إن وجدت - علامة على رفع اللبس.

٧- جواز إلحاق ألف الندبة في آخر المندوب سواء كان حرف النداء: يا أو وا، والأندلسي يوجبه مع (يا) لئلا تلتبس بالنداء المحض.

قال الرضي: «لك إلحاق الألف آخر المندوب، ويجوز ألا تلحقه سواء كان مع يا أو وا.

وقال الأندلسي: يجب إلحاقها مع (يا) لئلا تلتبس بالنداء المحض. والأولى أن يقال: إن دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع (يا) أيضا، وإلا وجب الإلحاق معها، تقول: يا محمد، يا علي بلا إلحاق. وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة نحو: يا زيدَ، ووا زيدَ، ولم يثبت».[٤٣] أي: لم يرد به سماع عن العرب. وهذا الحكم مثل سابقه في أن القرينة - إن وجدت - كانت علامة لرفع اللبس في المندوب، فأغنت عن إلحاق ألف الندبة.

٨- إذا أدى الألف في آخر المندوب إلى اللبس أتبعت الألف حرفا من جنسها اتفاقا نحو: وا غلامِكية في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب، ووا منهُوه في المسمى بمِنْه لئلا يلتبس بالمسمى بمِنْها».[٤٤] فالإتباع هنا علامة على رفع اللبس.

٩- لا تأتي ألف الندبة بعد ميم الجمع لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو:

وا غلامكموه، ووأخا غلامهمي. وإنما تجعلها تابعة لما قبلها إن كان مكسورا فهي ياء، وإن كان مضموما فهي واو.(٤٥) فعدم الإتيان بألف الندبة هنا علامة على رفع اللبس.

١٠- إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت أو ياء أو ألفا جائز في الوقف لا واجب، وبعضهم يوجبها مع الألف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفا نحو: يا غلاما. قال الرضي: «وينبغي ألا يجب عند هذا القائل مع وا، لأنها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء، وليس ما قال بوجه؛ لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف كما مر. فاللبس إذن حاصل مع الهاء أيضا، والفارق هو القرينة».(٤٦) إذن فالقرينة هي العلامة على رفع اللبس في هذا الموضع.

١١- إذا ألبس التمييز فتجب مطابقته لما انتصب عنه، فلا يجوز: زيد طيب أبا، وأنت تريد آباء أو أبوين. قال الرضي: «وأما إذا ألبس فالمطابقة لا غير فلا يجوز: زيد طيب أبا وأنت تريد آباء أو أبوين. وكذا لا تقول: طاب زيد دارا، وأنت تريد دارين. قال الله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: ١٢]. وأما قول الحطيئة:

سيري أُمَامَ فإن الأكثرين حصًى والطيبونَ إذا ما يُنسبون أبا

فإنما وحد الأب فيه؛ لأنهم كانوا أبناء أب واحد».(٤٧) إذن فالمطابقة هنا هي علامة رفع اللبس.

١٢- لا يكاد يجيء النصب على الاستثناء في نحو: لا أحد فيها إلا زيدا؛ لأنه يلتبس بما لا يجوز من البدل على اللفظ. قال الرضي: النصب على الاستثناء أقل من البدل، وهو مع قلته ملتبس بما لا يجوز من البدل على اللفظ في نحو:

لا رجل فيها إلا زيد، ولا يلتبس بالبدل غير الجائز في نحو: ما جاءني أحد إلا زيدا. وأما في: ما رأيت أحدا إلا زيدا، فإنه يلتبس ببدل جائز، فعلى هذا لا يكاد يجيء النصب في نحو: لا أحد فيها إلا زيدا، إلا في القليل، قال الشاعر:

مهامها وخروقا لا أنيس بها إلا الضوابح والأصداء والبوما

وقال:

أمرتكمُ أمري بمنعرج اللوى ولا أمر للمعصي إلا مضيعا[٤٨]

١٣- تثبت ألف المثنى عند إضافته إلى ياء المتكلم نحو: جاء غلامايَ، وذلك لئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر؛ لأنك تقول فيهما: رأيت غلاميَّ ومررت بغلاميَّ فتدغم ياء المثنى في ياء المتكلم بخلاف جمع المذكر السالم؛ فإن واوه تقلب عند إضافته إلى ياء المتكلم ياء وتدغم فيها نحو: جاء مسلمِيَّ، وكذلك تدغم ياؤه في حالتي النصب والجر فتقول: رأيت مسلمِيَّ، ومررت بمسلمِيَّ. قال الرضي: «وأما ألف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الألف. وأما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس[٤٩] بعضها ببعض، لكن لا بسبب قلب الألف ياء، بل لو أبقيت الألف أيضا لكان الالتباس حاصلا. فإن قيل: فكان الواجب على هذا ألا يقلب واو الجمع في: جاءني مسلمُويَ لئلا يلتبس الرفع بغيره.

قلت: بينهما فرق، وذلك أن أصل الألف عدم القلب ياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة. وإنما جوز هذيل قلبها لأمر استحساني لا موجب عندهم أيضا، فالأولى تركه إذا أدى إلى اللبس، بخلاف قلب الواو في مسلمُويَ فإنه لأمر موجب للقلب عند الجميع، وهو اجتماع الواو والياء وسكون أولهما. ولا يترك هذا الأمر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع. ألا ترى أنك تقول: مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا».[٥٠] والحاصل: أن عدم تغيير ألف التثنية علامة على رفع اللبس في هذه المسألة.

١٤- تجمع ألوى[٥١] على لِيُ فيلتبس فُعْل بفِعْل إن كسرت اللام لمناسبة الياء، وإن شئت أبقيت الضمة علامة لرفع الالتباس[٥٢]، وإنما لم يجب ضم اللام لأن القياس كسر ما قبل الياء.[٥٣]

١٥- لا يجوز إضافة اسم الفاعل المتعدي - إذا كان بمعنى الماضي - إلى فاعله لحصول الالتباس بين فاعله ومفعوله. قال الرضي: «ولا يجوز إضافة الماضي المتعدي إلى الفاعل؛ لأنك إن أضفته إلى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو: برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول، فلا يُعلم أن اسم الفاعل سببي. وإن ذكرت المفعول به لم يجز أيضا؛ لأن اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به».[٥٤] فمنع إضافة اسم الفاعل إلى فاعله هنا علامة على رفع اللبس.

١٦- لا يُعاد العامل الاسمي إلا إذا أمن اللبس، فإن خيف اللبس لم تجز إعادته، إلا إذا قامت قرينة تدل على المقصود. قال الرضي: «ولا يُعاد العامل الاسمي إلا إذا لم يُشك أنه لم يُجلب إلا لهذا الغرض... فإن ألبس نحو: جاءني غلامك وغلام زيد، وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز، بلى يجوز إذا قامت قرينه تدل على المقصود»[٥٥]، فالقرينة هنا هي علامة رفع اللبس.

١٧- لا يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين إلا بعد توكيده بضمير منفصل نحو: قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم، وإنما وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل لئلا يلتبس الفاعل إذا كان غائبا أو غائبة بالتأكيد.

قال الرضي: «لم أفردوا النفس والعين بتأكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل أولا بالمنفصل قبل التأكيد؟

قلت: ذلك لعلة أخرى؛ وذلك لأن النفس والعين كثيرا ما يليان العامل، ويقعان غير توكيد نحو: طابت نفسُ فلان، ولقِيت عينَه، فلو لم نؤكد معهما أولا بالمنفصل لالتبس الفاعل إذا كان غائبا أو غائبة بالتأكيد نحو: زيد جاءني نفسُه، وهند جاءتني نفسها، ثم طرد الحكم في البواقي مع أن ضمائرها بارزة

نحو: ضربتني أنت نفسك وإن لم يلتبس».[٥٦]، والحاصل: أن توكيد الضميرالمرفوع المتصل بالضمير المنفصل علامة على رفع اللبس في هذه المسألة.

١٨- إنما وضعت المضمرات لرفع الالتباس بخلاف الأسماء الظاهرة فإنه قد يقع فيها اللبس. قال الرضي: «اعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس، فإن أنا وأنت لا يصلحان إلا لمعينين، وكذا ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه في نحو: جاءني زيد وإياه ضربت، وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار. وليس كذا الأسماء الظاهرة؛ فإنه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس، ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما تُوهم أنه غير الأول».[٥٧]

١٩- إنما جاء الضمير مرفوعا ومنصوبا ومجرورا؛ لأنه قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده، أوله وللاختصار، فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا.[٥٨]

٢٠- الألف في الضمير (أنا) ليست من بنية الكلمة في رأي البصريين، وإنما يُؤتى بها في حالة الوقف لبيان الفتح؛ لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف، فكان يلتبس بأن الحرفية لسكون النون؛ فلذا يكتب بالألف؛ لأن الخط مبني على الوقف والابتداء. وقال الكوفيون: إن الألف بعد النون من نفس الكلمة، وسقوطه في الوصل في الأغلب مع فتح النون أو سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا.[٥٩]

٢١- وجوب فصل الضمير الواقع مفعولا ثانيا في بابي علمت وأعطيت لئلا يلتبس المفعول الثاني بالأول. قال الرضي: «يُورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الأول، كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في: علمت زيدا أباك، وأعطيت زيدا عمرا قلت: الذي علمت زيدا إياه أبوك، والذي أعطيت زيدا إياه عمرو، ولا يجوز أن تقول: الذي علمته زيدا... ولا: الذي أعطيته زيدا... لأنه يلتبس المفعول الثاني

بالأول، فأما إذا لم يلتبس فالاتصال في باب أعطيت أولى، والانفصال في باب علمت أولى».(٦٠)

٢٢- يؤكد الضمير المستتر في الصفة الجارية على غير من هي له بضمير بارز منفصل لرفع الالتباس في الصفة. قال الرضي: «وأما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور، ويرتفع بالتأكيد بالضمير نحو: أنا زيد ضاربه أنا، ونحن الزيدان ضارباهما نحن، والزيدون نحن ضاربوناهم. وكقول المؤنث: أنا هند ضاربتها أنا، فلما رفع الإتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طُرد الإتيان به عند البصريين في صور الصفات الثلاث، أعني: إذا كان لبس ويرتفع بالضمير، وإذا كان ولم يرتفع، وإذا لم يكن. وأما الكوفيون فأجازوا ترك التأكيد بالمنفصل إن أُمن اللبس نحو: هند زيد ضاربته... وكذا إذا لم يرتفع اللبس بالضمير، ولا بعد في مذهبهم... فإن قلت: ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع للبس، ففي نحو قولك: أنا زيد ضاربه: بالهاء يُعرف أن (ضارب) مسند إلى (أنا)؛ إذ لو كان مسندا إلى زيد لقلت: ضاربي فلم لم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير؟

قلت: لما كان هذا الضمير لم يُؤت به لمجرد رفع اللبس، وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فأُتي بضمير لا يجوز حذفه لمجرد رفع اللبس».(٦١)

٢٣- الأصل أن يؤتى بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله المبتدأ والخبر لرفع الالتباس بين الخبر والصفة غالبا نحو: محمد هو المجتهد، وإن محمدا لهو المجتهد. والثابت سماعا عن العرب وقوع ضمير الفصل بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام، أو بين معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل. قال الرضي: «حق الخبر الذي بعد الفصل أن يكون معرفا باللام؛ لأنه إذا كان كذا أفاد الحصر المفيد للتأكيد فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل... ثم إنه اتسع في الفصل

فأدخل حيث لا لبس بدونه أيضا، وذلك عند تخالف المبتدأ والخبر في الإعراب نحو: كان زيد هو القائمَ، وما زيد هو القائمَ، وإن زيدا هو القائمُ، وعند كون المبتدأ ضميرا نحو: ﴿أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩]، وعند كون الخبر ذا اللام لا يصلح لوصفية المبتدأ كقولك: الدين هو النصيحة، وعند كون الخبر أفعل التفضيل لمشابهته ذا اللام، ووجه المشابهة له كون مخصصه حرفا يقتضيه أفعل التفضيل معنى، أعني (من) فهي ملتبسة به ومتحدة معه، كما أن مخصص ذي اللام حرف متحد معه أي: اللام.... وقد أجازوا الفصل بين الخبرين إذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام نحو: هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الأول، وأنا لا أعرف له شاهدا قطعيا».[٦٢]

٢٤- لا يجوز الظانه أنا زيدا؛ لأن ثاني المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس بأولهما فيقال: الظان أنا زيدا إياه.

ولا يجوز أن تقول: المعْلِمَهُ أنا زيد إياه منطلقا؛ لأنه يلتبس بالمفعول الأول. وإنما ذكرت منطلقا؛ لأن ذكر المفعول الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث. قيل: ووجب هنا ذكر المفعول الأول أعني (زيدا) لئلا يلتبس الثاني بالأول.

وتقول: المعلم أنا زيدا عمرا إياه، فتبرز (أنا) لجري الصفة على غير صاحبها، وتفصل الضمير العائد إلى اللام أعني (إياه) لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الأول.[٦٣]

٢٥- إذا حصل لبس بسبب مراعاة اللفظ وجب مراعاة المعنى ما لم توجد قرينة ترفع اللبس. قال الرضي: «وإن حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا تقول: لقيت من أحبه، وأنت تريد من النسوان، إلا أن يكون هناك قرينة».[٦٤]، فإن لم توجد القرينة قلت: لقيت من أحبها بالحمل على المعنى، فيرتفع اللبس بين المذكر والمؤنث؛ لأن (من) موصول عام يقع على المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع.

٢٦- لما خافوا التباس تنوين العوض في (يوما وحينا وساعةً) بغيره من تنوين التمكين والتنكير توصلوا إلى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف إليها هي في الأصل بأن أبدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للإضافة إلى الجمل خفيفا في اللفظ صالحا لجميع أنواع الأزمنة من الساعة والحين والليلة وغير ذلك، متعودا أن تحذف الجمل المضافة إليها هو مع إبدال التنوين منها كما في قوله:

وأنت إذٍ صحيــحُ

فجيء بإذ بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كأنه ثابت في الظروف المبدل منها؛ لأن بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما أطلق عليه فكأنه هو.(٦٥)

٢٧- يجوز قياسا صياغة فاعل من العدد نحو: رابع عشر ثلاثة عشر على بناء اسم الفاعل من أول جزأي المركب والإتيان بثانيهما كما هو، ويجوز أن تقول: رابعُ ثلاثة عشر بحذف ثانيهما وإعراب أولهما لزوال التركيب. ولا يجوز ههنا حذف أول جزأي المركب المضاف إليه، لا على أن تركب رابع مع عشر الأخير فتبنيهما، ولا على أن تضيف رابع إلى عشر فتعربه أي: تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى أحد أربعة عشر.(٦٦)، وإنما المراد: جاعل ومصيِّر العدد ثلاثة عشر أربعة عشر.

٢٨- احتاج المثنى إلى علامة تثنية، كما احتاج المجموع جمع السلامة إلى علامة، وذلك لئلا يلتبسا بالمفرد. قال الرضي: «كِلَا: لم يقع على المفرد فيحتاج إلى علامة المثنى بخلاف زيد؛ فإنه احتاج عند التثنية إلى علامتها لئلا يتلبس بالواحد. وكذا نقول: جُعِل المفرد في المجموع جمع السلامة واقعا على أشياء كلفظ كل فاحتاج إلى علامة الجمع رفعا للبس».(٦٧)

٢٩- إذا أضيف لفظًا أو معنًى الجزآن إلى متضمنيهما، فإن كان المتضمنان بلفظ واحد، فلفظ الإفراد في المضاف أولى من لفظ التثنية قال:

كأنه وجه تركيين قد غضبا مستهدف لطعان غير منجحر

والإضافة معنى كقولك: حيا الله وجها للزيدين. ثم لفظ الجمع فيه أولى من الإفراد كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]؛ وذلك لاستكراههم في الإضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا ومعنى: أما لفظا فبالإضافة، وأما معنى فلأن الغرض أن المضاف جزء المضاف إليه مع عدم اللبس بترك التثنية، ثم حملت المعنوية على اللفظية. فإن أدى إلى اللبس لم يجز إلا التثنية عند الكوفيين وهو الحق، تقول: قلعت عينيهما، إذا قلعت من كل واحد عينيه.(٦٨)

٣٠- لا يضمر في المصدر فاعله؛ لأنه لو أُضمر المفرد لأضمر المثنى والمجموع أيضا، ولو أضمر فيه المثنى والمجموع لجُمع له المصدر وثُني، وإلا التبست ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض. ولو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله لم يخل أن يؤتى فيه بعلامتي التثنية وعلامتي الجمع وهو مستثقل، أو تحذف إحداهما وهو مؤد إلى اللبس.(٦٩)

٣١- إنما اختص ضمير الرفع البارز بالفعل؛ لأن الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الألف والواو، فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى ألفان، وفي الجمع واوان، فإن لم يُحذف أحدهما استثقل، وإن حُذِف التبس.(٧٠)

٣٢- إنما وُضع الإعراب في الأسماء وفي الفعل المضارع لإزالة اللبس، فإذا قلت: ما أحسن زيد: فإن رُفع زيد فالمراد نفي إحسانه، وإن نُصب فالمراد التعجب من حسنه، وإن جُر فالمراد الاستفهام عن أحسن أجزائه. وكذلك إذا قلت في الفعل المضارع: ليضربْ: فجزمه دليل على كون اللام للأمر، ونصبه على كونها لام كي، أو لام الجحود، ويتغير المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة، ثم

طُرِد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو: يضرب زيد، ولن يضرب زيد، ولم يضرب زيد، كما طُرِد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو: أكل الخبز زيد. سواء كانت المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل أكثر من غير الملتبسة أو أقل أو مساوية لها؛ فإنه قد يطرد في الأكثر الحكم الذي ثبتت علته في الأقل كحذفهم الواو في تعد ونعد وأعد لحذفهم لها في يعد، وكذا حذفوا الهمزة في يكرم ونكرم وتكرم لحذفهم لها في أكرم.(٧١)

٣٣- قد تلتبس أن المخففة من الثقيلة - إذا وقعت بعد الظن - بأنْ المصدرية؛ ولذلك يلزمها فاصل بينها وبين الفعل لرفع اللبس، وللتعويض عن النون المحذوفة وهذا الفاصل هو السين أو سوف أو قد أو حرف النفي أو لو(٧٢). ومثالها قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [المائدة: ٧١] على قراءة الرفع، وأما على قراءة النصب فلا شاهد في الآية على ما نحن بصدده. وإذا كان الفعل بعد أن المخففة غير متصرف أو دعاء فلا يحتاج إلى فاصل لأمن اللبس كقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]، وقوله: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ﴾ [النور: ٩](٧٣)، وإنما أُمِن اللبس لأن أن المصدرية لا تدخل على الفعل الجامد ولا على فعل الدعاء.

٣٤- قد يترك العطف بالواو خوفا من اللبس كما في قول الشاعر:

على الحكم المأتي يوما إذا قضى حُكومتُه أن لا يجورَ ويقصد

لم ينصب (يقصد)؛ لأنه احتمل مع النصب أن يكون معطوف على (يجور) المنفي، فيكون المعنى: على الحكم أنْ لا يجور ولا يقصد وهو تناقض. ويحتمل أن يكون عطفا على (لا يجور) الكائن بمعنى يعدل بمعنى: على الحكم أن لا

يجور وأن يقصد، فترك العطف خوفا من اللبس، ورفع على القطع أي: وهو يقصد، أي: ينبغي له أن يقصد.(٧٤)

٣٥- إنما غيرت صيغة الفعل المبني للمجهول بعد حذف الفاعل لئلا يلتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل.(٧٥)

٣٦- كل فعل ماض أوله همزة وصل لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الآخر لالتبس الماضي المبني للمفعول بالأمر من ذلك الباب إذا وقفت عليه، واتصل بما قبله نحو: إلا استخرج، ولو لم يضم ما بعد التاء أيضا فيما أوله تاء زائدة وهو نحو: تكلم وتجاهل وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو: تُكَلِّم وتُجاهِل وتُدحرج.(٧٦)

٣٧- إذا سقطت عين الفعل الماضي المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع، فإن قامت قرينة جاز لك إخلاص الضم في الواوي، وإخلاص الكسر في اليائي نحو: عُدتَ يا مريض وبعت يا عبد. وإن لم تقم نحو: بُعتُ وعُدتُ، فالأولى أنه لابد لك في الواوي من إخلاص الكسر أو الإشمام، وفي اليائي من إخلاص الضم أو الإشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل. وظاهر كلام السيرافي أنه لا يجب فيه الفرق، بل يُغتقر الالتباس لقلة وقوع مثله.(٧٧)

٣٨- تجب مطابقة الضمير الفاعل لنعم أو بئس لما قُصِد به عند البصريين والكوفيين: أما عند الكوفيين فظاهر؛ لأنهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث. وأما عند البصريين فلأنهم لو التزموا إفراده كما التزموا إفراد الضمير لجاء اللبس إذا قصد المثنى والمجموع. وقد صرح ابن مالك وابن الحاجب بمطابقته لما قُصِد وهو الحق.(٧٨)

٣٩- ذكر الرضي أن الفرق بين تمييز الضمير الفاعل لنعم وبئس وتمييز فاعل حبذا وهو (ذا): أن التمييز لازم عن الضمير، جائز عن ذا. قال: إنما جاز ترك التمييز ههنا تفضيلا للظاهر على الضمير. وقيل: إنما لم يجز ترك التمييز في

نعم؛ لأنه قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو: نعم السلطان، بخلاف حبذا فإن (ذا) فيه ظاهر فاعليته[٧٩]. وكلام الرضي في هذه المسألة متأثر بكلام ابن الحاجب حيث قال: «وإنما لم يلتزموا التمييز في حبذا، والتزموه في نعم إذا كان الفاعل مضمرا لأمرين:

أحدهما: أن الفاعل ههنا له لفظ يخصه، والفاعل في نعم مستتر لا لفظ له فجعل لغير الملفوظ به مزية في البيان.

والثاني: أنهم لو لم يميزوا في نعم لالتبس الفاعل بالمخصوص بالمدح في كثير من المواضع، وذلك في مثل: نعم رجلا السلطان، فلو ذهبت تحذف رجلا لم يُدر هل السلطان فاعل والمخصوص بالمدح محذوف أو سيذكر؟ أم الفاعل مضمر، والسلطان المخصوص بالمدح، بخلاف حبذا فإن لفظ (ذا) يرشد إلى أنه الفاعل».[٨٠]

٤٠- إذا دخلت همزة الاستفهام على لفظ الجلالة «اللّه» فلا تحذف الهمزة خوفا من اللبس بين الاستفهام والخبر، فلو قلت مثلا: آللّه أمرك بهذا؟ فهذا استفهام واضح، فلو حذفت همزة الاستفهام صارت الجملة: (اللّه أمرك بهذا) بصورة الجملة الخبرية فحصل اللبس، ولا يجوز أن تبقى الهمزة خوفا من الاستثقال، وإنما تبدل الهمزة الثانية ألفا صريحة أو تسهل كما هو القياس في آلرجل ونحوه، وقد ورد الوجهان المذكوران[٨١] في قراءتين قرئ بهما قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩].

٤١- إذا خففت إنَّ فصارت (إنْ) لزمت بعدها اللام الفارقة لئلا تلتبس بإنْ النافية[٨٢]. قال سيبويه: «واعلم أنهم يقولون: إنْ زيد لذاهب، وإنْ عمرو لخير منك لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإنْ التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها».[٨٣]

٤٢- لم يجز الإخبار عن المبتدأ النكرة بمعرفة؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر، وذلك لتوافق إعرابيهما، وإنما جاز ذلك في بابي كان وإنَّ لأمن اللبس بسبب اختلاف إعراب الاسم والخبر.(٨٤)

٤٣- لا يجوز حذف أحد جزأي الجملة بعد أم المنقطعة في لاستفهام لئلا تلتبس بالمتصلة، وذلك مثل: أزيد عندك أم عندك عمرو؟.(٨٥)

٤٤- إنما رُدَّت اللام وفتحت في الناقص نحو: اغزوَنَّ وارمينَّ؛ إذ لو لم ترد لقيل: اغزُنَّ بالضم، وارمِنَّ بالكسر، فكان يلتبس بالأول جمع المذكر، وبالثاني الواحد المؤنث ففتحوا ما قبل النون في كل واحد مذكر صحيحه ومعتله. وأما رد اللام في ارضيَنَّ واخشيَنَّ فلطرد الباب فقط؛ إذ لم يكن يلتبس به شيء آخر.(٨٦)

٤٥- إنما لم تحذف الألف في اضربانِّ، وإن التقى ساكنان، كما حذفوا الواو والياء في اضربُنَّ واضربنَّ خوف اللبس بالواحد؛ لأن النون إنما كسرت لأجل الألف، فلو حذفت الألف لانفتحت النون مع أن الألف أخف من الواو والياء. وأيضا المد فيه أكثر منه في الواو والياء، والمد يقوم مقام الحركة، والنون كبعض الكلمة، فصار (اضربانِّ) كالضالين. وأما الألف في اضربنانِّ فلم تحذف؛ لأنها مجتلبة للفصل بين النونات، فلو حذفت الحصل الوقوع فيما فُر منه.(٨٧)

٤٦- لا تزاد هاء السكت في الأسماء المتمكنة نحو: أفعى وحبلى، أو العارضة البناء نحو: لا فتى: إما لخوف التباس هاء السكت بهاء الضمير المضاف إليه؛ فإن الاسم العريق البناء لا يُضاف منه إلا كم ولدن ولدى، وإما لكون الإعراب مقدرا في أفعى، وشبه الحركة الإعرابية في لا فتى، وهي لا تلحق الحرف المتحرك بحركة إعرابية أو شبه الإعراب.(٨٨)

قال سيبويه: «وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألف في الوقف؛ لأن الألف خفية فأرادوا البيان، وذلك قولهم: هؤلاه وههناه. ولا يقولونه في أفعى وأعمى ونحوهما من الأسماء المتمكنة كراهية أن تلتبس بهاء الإضافة. ومع هذا أن هذه الألفات حروف إعراب».(٨٩)

٤٧- منع بعض البصريين أن يقال: انطلَقْنَهْ، وضربْنَهْ لالتباس الأول بضمير المصدر، والثاني بالمفعول به، قال الرضي: «وليس بشيء؛ لأن الخليل حكى انطلقنه عن العرب، ولو كان اللبس مانعا لم يقولوا: أعطيتكهْ، وإنَّهْ، وليتهْ ولعلَّهْ واعلمنهْ».(٩٠)

٤٨- وأما سين الكسكسة - وهي في لغة بكر بن وائل - فهي السين التي تلحقها بكاف المؤنث في الوقف؛ إذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف فتلتبس بكاف المذكر. وجعلوا ترك السين في الوقف علامة المذكر، فيقولون: أكرمتكِسْ، فإذا وصلوا لم يأتوا بها؛ لأن حركة الكاف إذنْ كافية في الفصل بين الكافين.

وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف، فإذا وصلوا حذفوا، وغرضهم ما مر في إلحاق السين. وناس كثير من تميم ومن أسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شينا قال:

تضحك مني أن رأتني أحترشْ ولو حرشت لكشفت عن حِرِشْ

وذلك أيضا للغرض المذكور. وإنما أبدلوها شينا؛ لأنها مهموسة مثلها، ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق؛ لأنها ليست حلقية. وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقال إنِّشِ ذاهبة، قال:

فعيناش عيناها وجيدُشِ جيدها ولكن عظم الساق منشِ دقيقُ(٩١)

الخاتـــمة:

أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث هي:

١- أن اللبس حين يؤمن في التراكيب النحوية، فإنه يمكن للمتكلم أن يمارس قدرا كبيرا من الحرية فيها، بحيث يقدم ما حقه التأخير، أو يؤخر ما حقه التقديم، ويترخص في بعض الأحكام النحوية بمخالفة الشائع من قوانينها، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- الأصل أن الضمير يعود إلى ما قبله، ولكنه قد يعود إلى ما بعده إذا أُمن اللبس.
- الأصل المطابقة بين الضمير وما يعود إليه، ويجوز عدم المطابقة عند أمن اللبس.
- قد يقام ثاني مفعولي علمت مقام الفاعل إذا أُمن اللبس.
- يأتي الفاعل نكرة بكثرة لأمن اللبس بخلاف المبتدأ.
- يجوز عدم تأكيد الضمير المستتر في الخبر المشتق الجاري على غير من هو له عند أمن اللبس.
- لا تلزم المطابقة بين التمييز وما انتصب عنه إذا أُمن اللبس.
- يجوز أن يتقدم خبر كان المعرف على اسمها لأمن اللبس بسبب تخالف إعرابهما.
- قد يوصف المضاف إليه لفظا، والنعت للمضاف، إذا أُمن اللبس.
- لا يتقدم ضمير الفصل مع الخبر المتقدم لأمن اللبس.
- يجوز رفع المضارع بعد واو المعية وفاء السببية وأو إذا أُمن اللبس.
- قد يُبنى فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول إذا أمن اللبس.
- قد تزاد الكاف عند أمن التباسها بالأصلية.

- يجوز حذف أحد جزأي الجملة الاسمية بعد أم المنقطعة عند أمن اللبس.

٢- أنه حين يُخاف اللبس في التراكيب النحوية، فإنه يجب العدول عن الصيغة الملبسة إلى صيغة أخرى يؤمن معها اللبس، وفيما يلي بعض الأمثلة:

- يكسر ما قبل ياء جمع المذكر السالم لئلا يلتبس بالمثنى.
- يلتزم برتبة كل من المفعول الأول والثاني في باب أعطيت إذا خيف اللبس.
- يتقدم الخبر وجوبا في نحو: في الدار رجل، وأمامك غلام لئلا يلتبس الخبر بالصفة.
- يؤكد الضمير المستتر في الصفة الجارية على غير من هي له بضمير بارز منفصل لرفع الالتباس في الصفة.
- يؤتى بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر لرفع التباس الخبر بالصفة.
- يحتاج المثنى إلى علامة تثنية لئلا يلتبس بالواحد.
- قد يترك العطف بالواو خوفا من اللبس.
- إذا دخلت همزة الاستفهام على لفظ الجلالة فلا تحذف خوفا من اللبس.
- لا يجوز حذف أحد جزأي الجملة بعد أم المنقطعة في الاستفهام لئلا تلتبس بالمتصلة.

٣- أن علامات رفع اللبس كثيرة، ومنها:

تغيير الحركة، والتزام الرتبة، والقرينة، والإتباع، والمطابقة، والتوكيد بالضمير، ورد الحرف المحذوف، وغير ذلك من العلامات المذكورة في البحث.

٤- أن توسع الشيخ رضي الدين الإستراباذي في شرح الأحكام النحوية المبنية على أمن اللبس أو الخوف منه يكشف عن سعة علمه، ودقته في صوغ تلك الأحكام، والمحافظة عليها من الخلل والإلباس.

٥- أن الدافع الأساس لتقييد الحكم النحوي بأمن اللبس هو سلامة المعنى وسداده.

٦- أن أمن اللبس من أهم الضوابط النحوية التي راعاها النحاة في كثير من قواعدهم وأحكامهم النحوية والصرفية؛ حيث اهتم به سيبويه كثيرا في كتابه، وتابعه في هذا الاهتمام المبرد في المقتضب، وابن جني في الخصائص، وابن يعيش في شرحه على المفصل، والسيوطي في الأشباه والنظائر، وغيرهم من علماء النحو المبرزين.

والله أعلم، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

هوامش البحث:

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٣٣.

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٣٠٠.

(٣) شرح الكافية ١/ ٦١.

(٤) السابق ١/ ١٨٨.

(٥) الكتاب ٢/ ١٧٦.

(٦) من الآية ١١ من سورة النساء وهي: (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك، وإن كانت واحدة فلها النصف).

(٧) الشاهد في الآية الكريمة أن الضمير في (كن) يعود إلى الأولاد على معنى المولودات، والضمير في كانت يعود أيضا إلى الأولاد على معنى المولودة، فحصلت المخالفة بين الضمير والاسم المعود إليه في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع لأمن اللبس. وانظر فتح القدير ١/ ٦٢٦.

(٨) شرح الكافية ١/ ٢١٧ - ٢١٨.

(٩) السابق ١/ ٢٣٢.

(١٠) نفسه ١/ ٢٥٦، وانظر كتاب سيبويه ٥٣/٢، وأوضح المسالك لابن هشام ١/ ١٧٦.

(١١) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٣٨/١.

(١٢) انظر شرح الرضي على الكافية ١/ ٤١٤ - ٤١٥.

(١٣) السابق ٢/ ٦٧ - ٦٨.

(١٤) نفسه ٢/ ١٤٥.

(١٥) نفسه ٢/ ٢٦٤ - ٢٦٥.

(١٦) نفسه ٢/ ٣٢٨ - ٣٢٩.

(١٧) الكتاب ٢/ ٤٣٦ - ٤٣٧.

(١٨) شرح الكافية ٢/ ٤١٠.

(١٩) السابق ٢/ ٤٣٠ - ٤٣١.

(٢٠) نفسه ٢/ ٤٣٦.

(٢١) نفسه ٢/ ٤٥٧، ٤٦٠.

(٢٢) نفسه ٣/ ٧٨، وانظر أوضح المسالك ٤/ ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٢٣) الكتاب ٢/ ٤١٤.

(٢٤) شرح الكافية ٣/ ٣٦٠ - ٣٦١. قال سيبويه: " وقالوا: وضعا رحالهما، يريد: رحلي راحلتين. وحد الكلام أن يقول: وضعت رحلي الراحلتين، فأجروه مجرى شيئين من شيئين ". الكتاب ٢/٤٩، وانظر لسان العرب مادة (رحل).

(٢٥) شرح الرضي على الكافية ٣/ ٣٧٠ - ٣٧١.

(٢٦) السابق ٣/ ٤٤٤.

(٢٧) نفسه ٤/ ٣٣.

(٢٨) نفسه ٤/ ٦٦ - ٦٧، وانظر أيضا ٤/ ٧١ - ٧٢.

(٢٩) نفسه ٤/ ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٣٠) نفسه ٤/ ٢٢٩، وانظر كتاب سيبويه ٤/ ١٠٠.

(٣١) شرح الكافية ٤/ ٢٨٤، وانظر كتاب سيبويه ٢/ ٣٧٦ - ٣٧٧.

(٣٢) شرح الكافية ٤/ ٣١٦.

(٣٣) السابق ٤/ ٣٢٤، والبيت من أُرجوزة لرؤبة يصف فيه جماعة من حمير الوحش ضامرة البطون، اللواحق: جمع لاحقة أي: ضامرة البطن، والأقراب هي الخواصر، والمقق بفتح الميم والقاف: الطول.

(٣٤) نفسه ٤/ ٣٧٩، وانظر كتاب سيبويه ٢/ ١٤٢.

(٣٥) انظر شرح الكافية ٤/٤٠٧.

(٣٦) السابق ١/ ٨٥، وانظر كتاب سيبويه ١/ ١٧ - ١٨.

(٣٧) نفسه ١/ ٢١٧ - ٢١٨، وانظر أوضح المسالك ٢/ ١٣٦.

(٣٨) شرح الكافية ١/ ٢٦٠ - ٢٦١.

(٣٩) السابق ١/ ٢٦٢، وانظر أوضح المسالك ١/ ١٩٣، وشرح الأشموني على الألفية ١/ ٢٨٥.

(٤٠) انظر شرح الكافية ١/ ٣٩١.

(٤١) المراد بلغة الضم: ضم آخر الاسم المرخم بعد ترخيمه، وتسمى لغة من لا ينتظر المحذوف نحو: يا أسمُ في ترخيم أسماء، وهناك لغة أخرى غير الضم، وهي بقاء الحرف الأخير بعد الترخيم بحركته الأصلية نحو: يا أسمَ، ويا حارِ في ترخيم حارث، وتسمى لغة من ينتظر المحذوف. وقد يكون الحرف الأخير بعد الترخيم ساكنا فيبقى على سكونه نحو: يا ثمو في ترخيم ثمود. انظر أوضح المسالك ٤/ ٦١.

(٤٢) شرح الكافية ١/ ٤٠٤ - ٤٠٥، وانظر كتاب سيبويه ٢/ ٢٥١.

(٤٣) شرح الكافية ١/ ٤١٣.

(٤٤) السابق ١/ ٤١٤ - ٤١٥، وانظر كتاب سيبويه ٢/ ٢٢٤.

(٤٥) انظر شرح الكافية ١/ ٤١٧، وكتاب سيبويه ٢/ ٢٢٤.

(٤٦) شرح الكافية ١/ ٤١٩.

(٤٧) السابق ٢/ ٦٧ - ٦٨.

(٤٨) نفسه ٢/ ١١٢.

(٤٩) تقول في اللغة الفصيحة عند إضافة المقصور إلى ياء المتكلم: هذه عصايَ، وخذ عصايَ، وانظر إلى عصايَ، وتقول على لغة هذيل: هذه عصَيَّ، وخذ عصَيَّ، وانظر إلى عصيَّ. انظر كتاب سيبويه ٣/ ٤١٤، وأوضح المسالك ٣/ ١٧٧.

(٥٠) شرح الكافية ٢/ ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٥١) يقال: قَرْنٌ ألوى أي: معوج والجمع لُيٌّ. اللسان مادة (لوى).

(٥٢) انظر شرح الكافية ٢/ ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٥٣) نقل ابن منظور عن سيبويه أنه قال: ولم يكسروا اللام في لُيّ، وإن كان ذلك القياس. ولم أهتد إلى موضع هذا القول في كتاب سيبويه على الرغم من طول البحث. انظر اللسان مادة (لوى).

(٥٤) شرح الكافية ٢/ ٣٠٣.

(٥٥) السابق ٢/ ٣٣٤ - ٣٣٥.

(٥٦) نفسه ٢/ ٣٣٧ - ٣٣٨، وانظر أوضح المسالك ٣/ ٢٩٩، والفوائد الضيائية ٢/ ٦٠ - ٦١.

(٥٧) شرح الكافية ٢/ ٤٠١.

(٥٨) انظر السابق ٢/ ٤٠٩.

(٥٩) نفسه ٢/ ٤١٦ - ٤١٧.

(٦٠) نفسه ٢/ ٤٣٠ - ٤٣١.

(٦١) نفسه ٢/ ٤٣٥ - ٤٣٧.

(٦٢) نفسه ٢/ ٤٥٧ - ٤٦١، وانظر كتاب سيبويه ٢/ ٣٩٢.

(٦٣) نفسه ٣/ ٤٦ - ٤٨.

(٦٤) نفسه ٣/ ٥٧.

(٦٥) نفسه ٣/ ١٧٨.

(٦٦) نفسه ٣/ ٣١٧، وانظر كتاب سيبويه ٣/ ٥٦٠ - ٥٦١، وشرح ابن الحاجب للكافية ص٨٦، والفوائد الضيائية ٢/ ١٦٦، والوافية للإستراباذي ص٢٢٤، ومصباح الراغب ٢/ ٥٨٢.

(٦٧) شرح الكافية ٣/ ٣٥٢.

(٦٨) السابق ٣/ ٣٦٠ - ٣٦١، وانظر أمالي ابن الشجري المجلس الثاني ١٦/١ - ١٧.

(٦٩) نفسه ٣/ ٤٠٧، وانظر شرح ابن الحاجب للكافية ص٩٢، وشرح ابن جماعة ص٣٢٦.

(٧٠) شرح الرضي على الكافية ٩/٤.

(٧١) السابق ١٨/٤.

(٧٢) نفسه ٤/ ٣٣، وانظر مصباح الراغب ٣/ ٨٧٢.

(٧٣) من الآية ٩ من سورة النور، وانظر الجنى الداني ص٢١٨ - ٢١٩، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ١٥٢، وأوضح المسالك ١/ ٣٣٢.

(٧٤) انظر شرح الرضي على الكافية ٤/ ٧٤.

(٧٥) السابق ٤/ ١٢٩.

(٧٦) نفسه ٤/ ١٣٠.

(٧٧) نفسه ٤/ ١٣١ - ١٣٢.

(٧٨) نفسه ٤/ ٢٤٨، وانظر شرح ابن الحاجب للكافية ص١١٧، وأوضح المسالك ٣/ ٢٤٦ في الهامش.

(٧٩) شرح الكافية ٤/ ٢٥٧.

(٨٠) شرح الكافية ص١١٨.

(٨١) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٠٤.

(٨٢) السابق ٤/ ٣٦٦.

(٨٣) الكتاب ٢/ ١٣٩.

(٨٤) انظر شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٠٦ - ٢٠٧، ٣٧٩.

(٨٥) السابق ٤/ ٤٠٧.

(٨٦) نفسه ٤/ ٤٩١.

(٨٧) نفسه ٤/ ٤٩١.

(٨٨) نفسه ٤/ ٤٩٨ - ٤٩٩.

(٨٩) الكتاب ٤/ ١٦٥.

(٩٠) شرح الكافية ٥٠٠/٤، وانظر كتاب سيبويه ٢/ ٢٧٩.

(٩١) انظر شرح الرضي على الكافية ٤/ ٥٠٢.

فهرس مصادر البحث ومراجعه

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور مصطفى النماس، ط. أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، مطبعة المدني بالقاهرة.

٢- الأشباه والنظائر للسيوطي، طبعة قديمة سنة ١٣١٦هـ .

٣- أمالي ابن الشجري بتحقيق الدكتور محمود الطناحي ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، المكتبة العصرية بيروت.

٥- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، ط. ثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦- شرح ابن الحاجب على كافيته، مطبعة عامرة عثمان حلمي سنة ١٣١١هـ.

٧- شرح ابن جماعة على كافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور محمد عبد النبي عبد المجيد، ط. أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث.

٩- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، طبع في الجماهيرية الليبية.

١٠- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث.

١١- فتح القدير للشوكاني، الموسوعة الإسلامية الشاملة على الإنترنت، إعداد الدكتور نافع.
١٢- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي. ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، مطبعة وزارة الأوقاف المصرية.
١٣- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب بيروت.
١٤- لسان العرب لابن منظور، تحقيق الأساتذة: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، ط. دار المعارف بمصر.
١٥- اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان، دار الثقافة بالدار البيضاء ١٩٨٠م.
١٦- مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب شرح كافية ابن الحاجب لمحمد بن عز الدين بن صلاح، تحقيق الدكتور عبد الملك عبد الوهاب الحسامي، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، القاهرة ١٩٩٠م.
١٧- الوافية في شرح الكافية لركن الدين الإستراباذي، تحقيق عبد الحفيظ شلبي، الناشر وزارة الثقافة بسلطنة عمان ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.